الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-16

الشروق

قدماء في الجزائر الجديدة!

عبد الناصر بن عيسى

تأكد رسميا بأن الحزب الجزائري المسمى بالعتيد، سيغيب عن قيادة كبريات البلديات في الوطن، بعد الاستحقاق الانتخابي المحلي المزمع تنظيمه في أواخر شهر نوفمبر القادم، ليس بسبب إذعان "مناضلي" الحزب لمطالب بعض الجزائريين بوضع حزبهم في المتحف وعودة من يسمون بـ"المناضلين" إلى بيوتهم واعتزال السياسة، وإنما بسبب فضيحة "القدم" التي تورطوا فيها، وأبانت بأن بعضهم لم يستعمل "الفلاش ديسك" في حياته ولا علاقة له إطلاقا بعالم الأنترنت، والبعض الآخر لا يعرف ملء استمارة ورقية بخط يده.

ولو طالت هذه "الفضيحة" بلدية أو اثنتين لاعتبرنا ما حدث بالأمر الشاذ الذي لا يقاس عليه، لكن أن تمس عدوى القدم أو الأمية، حوالي مائتي بلدية، فالأمر يعني فضيحة فعلية بروائحها الكريهة المنتشرة من وهران إلى عنابة.

مائتا بلدية بقسماتها التي تستنزف الكهرباء والماء وحتى الغاز والهاتف، عجزت عن ملء الاستمارات بالطرق القانونية الصحيحة، بين من كتب اسمه في خانة العنوان، ومن جهل توقيت دفع الاستمارات أو طريقة حملها عبر قرص مضغوط... وواضح بأن أهل الحزب تعودوا في العهود السابقة على المجاملات والهدايا من السلطة بحجة "العتيد والداعم للدولة ولحكوماتها" حتى ولو سارت بالبلاد إلى الهاوية.

عندما يعجز من يسمون بـ"مناضلي" جبهة التحرير الوطني عن تقديم أوراق الترشح في بلديات بحجم وهران وقسنطينة وعنابة وتيزي وزو، وهي التي قدمت جيهويين كثيرين قادوا البلاد عقودا من الزمن، فمعنى ذلك أننا نعيش في أزمة معقدة قد لا تحقق سعينا لبلوغ جزائر جديدة حقيقية، ليس بسبب عجز السلطة عن التجديد، وإنما بسبب إفلاس غالبية الأحزاب، التي مازالت جاهلة لمعنى الممارسة السياسية أو المعارضة أو مساندة السلطة، من خلال تقديم الأفكار التي يجب أن تكون جديدة حتى تساعد على الانقلاب على السلوكيات القديمة التي جعلتنا نتأخر في كل شيء، وأكيد أن الذي يعجز عن ملء استمارة ترشحه لقيادة البلاد، هو كمن يكتب طلب عمل كأستاذ في الجامعة بأخطاء لا يرتكبها تلميذ في الابتدائي، أو كمن يريد امتهان إسعاف غرقى البحار وهو لا يعرف فن العوم.

إلى غاية محليات 2021، مازالت غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر، تتعامل مع الحدث السياسي والمصيري في حياة الأمة، بنفس أساليب سبعينيات القرن الماضي، ففالبيتها تتعامل بـ"الفاكس" أو بالهاتف الثابت مع مناضليها ومع وسائل الإعلام والسلطات المحلية، وبعضها لا تمتلك حتى صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتخزن "مناضليها" في مقرات إسمنتية، ليتحدثوا فيما بينهم عن غنائم الانتصار المحتمل في الانتخابات، قبل أن يخوضوا المعركة، ولا نقول طبعا إعداد ما استطاعوا من قوة، وما هو يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، في غياب تشكيلات سياسية جديدة تتماشى مع الجزائر التي يحلم بها الناس، لترفع التحدي الذي صار مصيرا حتميا، وليس اختيارا.

قوائم شهدت الإطاحة بـ18 اسما في ظرف ساعات

الأحزاب تستنجد بـ"الجوكر" للبقاء في سباق المحليات!

أسماء بهلولي

على خطى التشريعيات الماضية، تسابق السلطة المستقلة للانتخابات الزمن لفرز وغربلة ملفات المترشحين للمحليات المقبلة، من خلال إسقاط كافة الأسماء التي تحوم حولها شكوك وشبهات المال الفاسد، وهو ما أفرغ قوائم انتخابية بأكملها، حيث تشير مصادر متطابقة إلى أن بعض القوائم شهدت سقوط 18 اسما في ظرف بضعة ساعات، وهو ما ينذر هذه المرة باختفاء "ديناصورات" البلديات التي عمرت لفترة طويلة بالمجالس المنتخبة، ويضطر الأحزاب للبحث عن أسماء جديدة واقتراحها في أسرع وقت لتعويض تلك التي تم إقصاؤها.

تنتهي غدا، آجال الرد على أصحاب ملفات الترشح للمحليات المقبلة، لتنطلق فترة الطعون التي ستستمر أسبوعا كاملا، وسط صدمة للمترشحين الذين تلقوا هذه المرة ردودا سلبية نتيجة التقارير الأمنية الإيجابية، التي تؤكد وجود مانع يحرمهم من دخول سباق المحليات، لم يتم تحديده، وهو ما جعلهم يحتارون حول مضمون الطعون التي سيشرعون في إيداعها لدى المحاكم الإدارية بداية من الإثنين.

ووفقا لمصادر "الشروق" وجدت أحزاب سياسية معنية بالمحليات المقبلة نفسها أمام معضلة تعويض أسماء المقصيين من العملية الانتخابية بعد أن أفضت عملية معالجة بياناتهم من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والمصالح الأمنية، إلى سقوط أسماء قوائم بأكملها وإفراغ هذه الأخيرة من محتواها، ما تسبب في دخول الطبقة السياسية في سباق مع الزمن لتعويض هؤلاء أو زوال القائمة من الخارطة الانتخابية.

وحسب المعطيات الأولية التي رصدتها "الشروق" من الولايات، فإن أحزابا سياسية معروفة بوعائها الانتخابي الكبير قد فقدت قوائم بأكملها في عدة ولايات على غرار ولاية بسكرة التي خسر فيها التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل جميع قوائمهما الانتخابية باستثناء حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني اللتان تمكنتا من تجاوز مقصلة العدالة، في حين اشتكت تشكيلات سياسية أخرى على غرار حركة البناء الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني من تفريغ قوائمها الانتخابية في عدة ولايات وتأتي على رأس هذه الولايات المسيلة التي فقدت فيها هذه الأحزاب ما يقارب 100 مترشح جاءت التحقيقات الأمنية معهم إيجابية.

إلى جانب التحقيقات الأمنية، يبدو أن الصراعات الشخصية ما بين المترشحين قد أدلت بدلوها في هذه الانتخابات بعد أن تسببت مشاركة مرشح في أكثر من قائمة إلى سقوطها عكس ما كان معمولا به في التشريعيات الماضية، حيث كانت السلطة تقصي فقط المترشح وتطالب بتعويضه وليس بمعاقبة القائمة بأكملها، وهو ما تم رصده في ولايتي الجلفة وبسكرة، أين تعرضت قائمة جبهة المستقبل والتجمع الوطني الديمقراطي إلى السقوط بعد ورود اسم نفس المترشح في القائمتين، وهو ما أرجعته مصادرنا إلى صراع خفي وتصفية حسابات بين المترشحين.

شبهة الفساد تطيح بعشرات المترشحين ببومرداس

• لأول مرة في ولاية بومرداس، يتم رفض ملفات ترشح مشبوهين بصفة "رموز الفساد" ورؤساء بلديات متابعين قضائيا، إلى جانب رفض ترشح رئيس المجلس الشعبي الحالي وسيناتور سابق بعد تحقيق اللجنة الأمنية. انتهت، نهاية أمس، آجال التحقيق في ملفات المرشحين الذين قدموا ملفات ترشحهم للانتخابات المحلية في ولاية بومرداس، حيث تم رفض ترشح 300 مرشح من مجموع 2600 مرشح، حسب اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات. ومن بين الأسماء التي تم رفض ترشحها، ملف رئيس المجلس الشعبي الحالي الذي كان يريد عهدة جديدة والبقاء على الكرسي. كما تم رفض ترشح ملف السيناتور السابق ورئيس المكتب الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي "د.ب"، الذي لا يظهر سوى في الانتخابات. وتم رفض ملف ترشح نائب سابق في البرلمان، وهو مقاول، ونواب آخرين. ورفض ترشح رئيس المجلس الشعبي الولائي سابقا، إلى جانب رفض ملفات رؤساء بلديات سابقين ومنتخبين، ونه رفض ملفات مرشحين يملكون أحكاما قضائية بتهم الفساد، وآخرين متابعين قضائيا.

نتائج الرفض كانت صدمة كبيرة لمسئولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين ترشحوا عدة سنوات وشغلوا المناصب في ولاية بومرداس، ولم يكشفوا ملفات الفساد التي عرفتها ولاية بومرداس خلال فترة حكمهم. وتمت متابعة 12 رئيس بلدية هم رؤساء بلديات سي مصطفى، وتيجلابين، وبومرداس، وقورصو، وبودواو البحري، وبودواو، وشعبة العامر، ودلس وزموري، وعفير، وخميس الخشنة، والاربعطاش، منهم من حكمت عليه العدالة، إلى جانب عدد كبير من المنتخبين، وهو رقم قياسي في المتابعات القضائية.

ع. أحمد

استقالة المندوب الولائي للسلطة المستقلة بالطارف

• قدم، أول أمس، هادي لخضر مندوب ولاية الطارف للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، استقالته رسميا دون أن تتسرب معلومات عن دوافع هذه الاستقالة التي فاجأت الجميع في مرحلة حاسمة من تحضير العملية الانتخابية. فيما تداولت أطراف على صلة بهذه السلطة المستقلة، بأن ضغوطا مورست على المندوب الولائي، وأخرى محل شكاوي تخص القوائم الحرة، جعلته يرمي المنشفة بعد أقل من شهرين من تنصيبه خلفا لسابقه الذي أقيل من المنصب نفسه. وعلى العكس من ذلك، تناولت أطراف في الوسط الرسمي حديثا عن قرار إقالة وليس استقالة. وفي اليوم نفسه، سارع رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى المندوب الجديد في الولاية نفسها أحسن خنشول، وهو قاض متقاعد ينحدر من دائرة بوشقوف بولاية قالمة.

أ.ملوك

صدمة واحتجاجات وسط مترشحين بالبليدة

• أسقطت عملية الفربلة في ملفات مترشحين في البليدة، الكثير من الأسماء، منهم منتخبون ورؤساء بلديات حاليون وسابقون، وخلقت العملية ردة فعل وغضب عجلت بالبعض منهم إلى القضاء الإداري بحثا عن إنصاف. وتم إقصاء ما لا يقل عن 350 مترشح. يتوزعون على 25 بلدية، والكثير منهم بادروا إلى الطعن على مستوى المحكمة الإدارية، فيما قبل البعض منهم قرار الإقصاء دون أي ردة فعل. وجاءت تبريرات رفض الترشح في الغالب، بين الشبهة في علاقة مترشحين بالمال الفاسد أو التأثير السلبي على سير الانتخابات، وأيضا بسبب التجوال السياسي. وعن الطعون المرفوعة إلى المحكمة الإدارية، فقد جاءت في غالبيتها رافضة لدعوات الطاعنين لعدم التأسيس. رغم قبول تلك الدعوات شكلا، وهو ما قطع الطريق أمام هؤلاء في أمل الترشح مجددا، وخلف بينهم موجة من الغضب والاحتجاج على مستوى اللجنة الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات. وفي السياق، بلغت قوائم المترشحين في المجالس البلدية في البليدة 96 قائمة، و7 قوائم متنافسة على مقاعد المجلس الشعبي الولائي. فيما سجلت ببعض البلديات مشاركة قائمة "حزبية" واحدة، وبلديات أخرى سجلت بها قائمتان فقط.

ب. رحيم

الشعب

بعد انقضاء فترة الرد على الراغبين في الترشّح
إقصاء مشبوهين و"أميار" سابقين من المحليات

على الساعة منتصف الليل من يوم الخميس الماضي، تكون فترة الرد على الراغبين في الترشح للانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر الداخل قد انقضت، وقضت معها على أحلام مئات الطامحين، خاصة من المتحزبين، الذين طالهم غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عبر مندوبياتها الولائية المنتشرة في كل ولايات الوطن.

هيام لعيون

أنهت، الخميس الماضي، مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، دراسة كل ملفات الترشح وعملية الرد على الراغبين في خوض غمار انتخابات تجديد المجالس الولائية والبلدية وبتت فيها، حيث يتم وفقا للقانون تبليغ القرار في آجال 8 أيام كاملة. علما أنه كان آخر أجل لإيداع الملفات، الخميس الماضي، الموافق لـ7 أكتوبر الجاري، بينما سيتم البت في كافة الملفات المقدمة، غدا الأحد 17 أكتوبر 2021.

وقبل إيداع ملفات الترشح، كانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أصدرت بيانا لها، نهاية شهر سبتمبر الماضي، أكدت فيه على الشروط الواجب أن يتمتع بها الراغبون في الترشح للانتخابات المحلية والولائية، حيث ذكرت هيئة محمد شرفي أنه سيتم رفض ملفات المتابعين قضائيا والمتورطين في التهرب الضريبي وكذا المعروفين بصلتهم مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، وهو ما حدث فعلا، حيث تعرض الراغبون للترشح "المشبوهون" للإقصاء.

وذكرت مصادر من السلطة لـ "الشعب"، أنّ الرقم يعدّ بالمئات، وهو ما كان منتظرا، خاصة وأن العديد من الذين أسقطتهم المادة 184 من قانون الانتخابات خلال تشريعيات جوان الماضي، لما كانت تحمل رقم 200، دخلوا معترك انتخابات المجالس البلدية والولائية ولقوا نفس المصير، في وقت كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد أكد في وقت سابق، أن المحسوبين على العصابة وهم حوالي 700 شخص كانوا يحاولون التموقع من جديد، لكن محاولاتهم باءت بالفشل.

وحسب المعطيات التي تحوز عليها "الشعب"، فإنه وبغض النظر عن مقصلة المادة 184 في فقرتها السابعة التي تقصي كل من يمت بصلة للمال الفاسد، فإن بعض أسباب الإقصاء تعود إلى عدم إتمام فترة الخمس سنوات كاملة لبعض الراغبين في الترشح، منذ خروجهم من المؤسسة العسكرية وإحالتهم على التقاعد، إلى جانب المترشحين الذين توبعوا قضائيا وهذا بالعودة الى صحيفة السوابق العدلية رقم2.

وفي الموضوع، أكد أحمد صادوق، القيادي في حركة مجتمع السلم، لـ "الشعب"، أن "المادة 184 مبهمة وغامضة وغير دقيقة، وكانت السبب وراء إقصاء أكثر من 100 شخص بل أن الرقم كبير، من القوائم الإنتخابية، وهم بالنسبة لنا أناس بسطاء"، مبرزا أن العدد مذهل في بعض الولايات، ما يهدد بعض القوائم، وهذا بالرغم من تدخلاتنا، وهم مناضلون من حمس، موظفون في بلديات ومعلمون وغيرهم، فحاجز المادة 184 منع عديد المترشحين من خوض غمار المحليات المقبلة، ففي كل ولاية تم إقصاء من 20 إلى 30 إلى أربعين شخصا، فالعدد متفاوت من ولاية لأخرى".

وفي السياق أكد القيادي في التجمع الوطني الديمقراطي العربي صافي، في اتصال مع "الشعب"، أن من مئات الراغبين في الترشح في صفوف الأرندي، تم إقصاؤهم بسبب المادة 184 من القانون العضوي الناظم للانتخابات، حيث كنا قد حذرنا منها وهي مادة "فضفاضة"، وتسببت كذلك في إقصاء كل المنتخبين وكل رؤساء البلديات السابقين، وكان لتهمة التأثير على المنتخبين العامل الأبرز، مشددا على أن "مئات المترشحين في أغلب الولايات التي دخل فيها التجمع الوطني الديمقراطي رفضوا، بالرغم من عملية دقيقة في انتقاء المترشحين، عن طريق تشكيل لجان ولائية لدراسة الشروط. وهي بالنسبة لنا قرارات افتراضية".

وأكد محدثنا، أنهم اتخذوا كل الإجراءات لتعويض المقصين من قوائم الإنتخابات التابعة للتشكيلات السياسية سالفة الذكر، يضاف لها جبهة المستقبل وجبهة التحرير الوطني وحركة البناء الوطني، عن طريق استخلافهم بأسماء جديدة لإكمال النصاب وتكوين القائمة التي تدخل السباق الإنتخابي.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

Des rejets à la pelle

DES ANCIENS élus, des présidents d'APC et d'APW, des entrepreneurs ont vu leurs dossiers rejetés.

MOHAMED BOUFATAH

Plusieurs candidats et listes de candidatures ont été écartés de la course aux élections locales, prévues le 27 novembre prochain. Le rejet concerne aussi bien les candidats partisans que les candidats indépendants. À titre de rappel, le délai légal d'examen des dossiers et la possibilité de compléter ou de joindre les documents manquants au dossier de candidature pour les élections des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW), expirera demain.

Les délégations de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections, (Anie), ont notifié des centaines de rejets aux candidats et représentants des listes de candidatures concernées. Parmi les exclus de la course, figurent des anciens présidents d'Assemblées populaires de wilayas, des anciens présidents d'APC et des élus locaux. D'après le chargé de communication du FLN, Nadi Boulkroune, « le parti, à l'instar d'autres formations politiques, s'est vu notifier un certain nombre de rejets de ses candidats, notamment les anciens élus dont des P/APC et des P/APW ».

Notre interlocuteur a confirmé que le FLN, vainqueur des législatives, n'a pas pu présenter des listes dans « plus de 200 communes », dont celles des chefs-lieux de wilayas importantes comme Annaba et Constantine. L'ex-parti unique n'est présent que dans « deux communes sur 67 à Tizi Ouzou et dans 13 sur 35 communes à Béjaïa ». Il a soutenu que les rejets sont justifiés par la mauvaise interprétation des dispositions « vagues » et « élastiques » de l'article 184 de la loi organique portant régime électoral.

Lequel article stipule, dans son 7e aliéna, que « le candidat à l'Assemblée populaire communale ou de wilaya ne doit pas être connu, de manière notoire, pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales ». L'exclusion a touché les anciens élus locaux ainsi que des entrepreneurs et hommes d'affaires qui se sont présentés sous la bannière du FLN, RND, El Bina et le front El Moustakbel. Par ailleurs, certains candidats ont été écartés en raison de leur appartenance au FIS dissous. Le rejet a touché, également, les indépendants. Dans la wilaya de Sétif, à titre d'exemple, plusieurs rejets, concernant différentes communes, à l'image de Aïn El Kebira et Serdj El Ghoul ont été notifiés au FLN et RND.

Les anciens élus persona non grata

Dans la wilaya de M'sila, les dossiers de sept candidats du FLN, cinq du front El Moustakbel et trois du MSP ont connu le même sort. Selon des informations remontant de cette wilaya, pas moins de 37 élus locaux, dont des présidents d'APC, ont été exclus de la prochaine compétition électorale. En plus du SAS relatif à l'application de l'article 184, d'autres difficultés, liées au nombre exagéré de signatures que doivent collecter les candidats aux prochaines élections, ont été notées. Les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique, doivent être appuyées, pour chaque siège à pourvoir, par 35 signatures des électeurs de la circonscription électorale ». Au-delà du désintérêt des électeurs, constaté par les partis, il est à noter que plusieurs municipalités en Kabylie sont sans aucune liste de candidature. Même le FFS n'a pas réussi à y présenter des listes.

M. B.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

L'ANIE PLANCHE SUR LES DOSSIERS

Après l'expiration, le 7 octobre dernier, des délais de dépôt de candidatures pour les élections locales du 27 novembre, l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) s'attelle, depuis, à l'examen des dossiers.

A Constantine, la délégation locale de l'ANIE a réceptionné 73 listes partisanes et indépendantes, a appris l'APS auprès du chargé de l'information de l'Autorité. Il s'agit, selon Abdelali Largat, de 9 partis politiques et 64 listes indépendantes. «Une fois l'étude des listes terminée, tout rejet sera communiqué aux concernés. S'ensuivra ensuite le dépôt des recours auprès du tribunal administratif», a ajouté la même source.

L'opération de révision exceptionnelle des listes électorales, qui avait été effectuée durant la période comprise entre le 5 et le 15 septembre dernier, a donné lieu au recensement de 12.645 nouveaux inscrits, alors que 15.574 inscrits ont été retirés, soit pour changement de résidence (3.161), soit pour doublon (10.794), soit pour décès (1.609) ou encore pour inaptitude (10).

Largat a révélé, par ailleurs, que 215 centres de vote sont réservés dans la wilaya de Constantine, en fonction de la densité de la population, notamment dans les pôles urbains d'Ain Nehas et Massinissa dans la commune d'El Khroub et la circonscription administrative Ali-Mendjeli. A Ouargla, 44 listes de candidatures issues de 6 partis politiques, dont 38 pour les Assemblées populaires communales (APC) ont été déposées. En revanche, et à en croire le délégué local de l'ANIE, on ne compte aucune liste d'indépendants, pour la simple raison que ces derniers ne remplissaient pas les conditions réglementaires. Ali Chemsa a confié à l'APS que les partis en lice, du moins ceux qui ont déposé leurs candidatures, sont le FLN, le RND, le MSP, le Mouvement El-Bina, El Karama et le front El-Moustakbel.

A Oran, le chargé de communication auprès de la délégation locale de l'ANIE a annoncé le dépôt de 88 listes partisanes et 20 listes indépendantes pour les élections des APC et 7 listes de partis pour les élections des membres de l'APW. Tandis que dans la wilaya de Naâma, l'ANIE a réceptionné 80 listes pour les élections locales, dont 71 pour les APC et 9 pour les APW. 44 listes concernent les partis politiques et 27 des listes indépendantes. Pour les APW, on compte neuf dossiers déposés, à savoir cinq concernant les listes partisanes et quatre dossiers de listes indépendantes.

La wilaya de Tissemsilt a, pour sa part, enregistré quelque 79 dossiers de candidatures de listes partisanes et d'indépendants.

Le chargé de communication auprès de la délégation de wilaya de l'ANIE Abdelkader Guerroudj, a précisé que 72 dossiers de candidatures ont été déposés pour le renouvellement des APC dont 56 listes partisanes et 16 autres de candidats indépendants.

En outre, six listes partisanes et une autre indépendante ont postulé pour le renouvellement des APW. Le nombre de candidats ayant déposé leur dossier pour les prochaines élections locales a atteint les 1.392.

Les formations politiques ayant déposé les dossiers de candidatures aux deux assemblées élues sont le FLN, le RND, le Front El Moustakbel, le MSP, le mouvement El Bina et le Parti de la voix du peuple (PVP).

A Relizane, c'est 187 listes de candidatures qui ont été déposés.

Le coordinateur de wilaya de l'ANIE, Tayeb Boukhorsa, a indiqué que 174 dossiers de candidatures pour le renouvellement des APC ont été déposés, dont 144 listes partisanes et 30 indépendantes.

Pour les élections de l'APW, 13 dossiers ont été déposés, dont 10 émanant de partis et trois autres de listes indépendantes, a ajouté la même source.

R. N.

MOUVEMENT EL-ISLAH

LE POTENTIEL DE LA SOCIÉTÉ CIVILE

En attendant le traitement des listes par l'ANIE, qui dispose de 10 jours francs pour traiter tous les dossiers de candidature et les recours, plusieurs formations politiques expriment des réserves quant aux nouvelles dispositions de la loi électorale.

Ali Boudour, membre du bureau national du mouvement El Islah, dira que le parti n'a pas pu présenter des listes dans toutes les communes. «Les conditions d'organisation des prochaines élections, le dépôt des listes des candidats ont été jalonnés par des anomalies et une certaine précipitation», ajoute-t-il.

Soulignant l'importance de la participation aux élections, le membre du bureau national d'El Islah explique que «ces rendez-vous représentent une autre opportunité pour les Algériens pour contribuer démocratiquement à la consolidation des institutions de l'Etat et parachever le processus des réformes».

M. Boudour pointe du doigt les amendements de la loi électorale, «notamment son article 316 qui fixe un seuil de parrainages des électeurs de 25.000 signatures individuelles, recueillies au moins dans 23 wilayas». A cela, il faut ajouter l'obligation de la parité homme-femme sur les listes de candidature. Le membre du bureau national a fait savoir que sa formation «a pu remplir certaines conditions, pour rejoindre la course électorale». Cependant, il prévient qu'il y aura beaucoup de communes sans candidats, surtout celles situées dans des zones rurales et montagneuses. «Faute de parrainages des électeurs et de parité homme-femme, je crois que l'ANIE va invalider beaucoup de listes, et cela pourra entacher la crédibilité des élections», a déclaré M. Boudour.

M. Boudour a réaffirmé à cette occasion le soutien du Mouvement El Islah au programme du Président et son ambition de contribuer, de manière efficace, dans tous les chantiers de l'Algérie nouvelle. Le pays connaîtra une dynamique accélérée lors des prochaines semaines qui verront les échéances locales comme rendez-vous politique important.

Appelant à la levée des restrictions sur les partis participant aux différents rendez-vous électoraux, il affirme que le parti compte sur le potentiel de compétences des acteurs de la société civile, de la jeunesse engagée et des cadres de l'Algérie profonde pour mener à bien les projets de développement économique au niveau local.

Tahar Kaidi

Le Soir d'Algérie

POUSSE AVEC EUX !

Par Hakim Laâlam
hlaalam@gmail.com

Matahachmouch ?

Football ! Belmadi souhaite le retour du public à Blida pour le match contre le Burkina Faso. Moi, je souhaite le retour du...

... gazon !

J'ai attendu le démenti. Plusieurs jours de suite. Il n'est pas venu. Je m'étais interdit d'aborder le sujet tant que les personnes incriminées n'auraient pas eu ce délai républicain et civilisé de donner leur version des faits et de se défendre. Elles n'ont fait ni l'un ni l'autre. Accroissant ma profonde perplexité en la nature humaine lorsqu'elle s'oublie, accrochée aux basques des puissants du moment. Un directeur de radio régionale et des consœurs et confrères animateurs et techniciens se sont fait lourder de cette station pour avoir diffusé une chanson de Fairuz sur la naissance de Jésus, sur la chrétienté et sur la beauté des âmes pures. Et toujours personne pour me mettre sous mon gros nez un foutu début de commencement de démenti de cette information inouïe de stupidité crasse, d'arbitraire sale et d'exclusion affichée d'une partie de nos concitoyens à part entière, ceux de confession chrétienne. J'ai travaillé à la Radio Chaîne 3 de longues années. Aux matinales. Et j'ai le souvenir des fêtes de Pâques, lorsque je devais céder l'antenne à un père catholique ou protestant venu dire en nos murs, ses murs, la messe et la parole de paix. Comment, des années après, en temps d'Algérie nouvelle, dite d'apaisement, en est-on arrivé là ? Qui a eu cet éclair d'imbécillité ignoble pour licencier ou suspendre des gens de radio pour ce motif ubuesque ? Lorsque Tebboune évoque —à juste titre — les restes actifs de la Içaba, il lui faudrait demander à comprendre cet épisode de la Radio constantinoise. Qui tresse les trous dans la raquette pour les rendre aussi grands et faciles d'accès à l'innommable ? Je reste pétrifié face à cet épisode attentatoire à la liberté de culte et à cette diversité confessionnelle qui fait notre force. Qui a fait notre force de tous temps, et surtout des temps des maquis où nos compatriotes chrétiens, juifs, agnostiques ou athées ont fait aussi, pleinement, l'épopée libératrice. Il est d'ailleurs sidérant d'étrangeté que ces limogeages, pour ce motif, interviennent maintenant, au moment où se débattent les questions mémorielles, les destins communs, les trajectoires civilisationnelles des uns et des autres et le déni brutal et soudain fait à l'autre d'avoir été un jour Nation ! On aurait voulu donner du... blé à moudre au « Jupiter d'Amiens » que l'on n'aurait pas procédé autrement. Moi, l'anticlérical assumé, je crois au moins en une chose : il n'y a jamais de hasard en la matière. Cette matière éternellement incandescente. J'en jurerai sur le thé que je fume pour rester éveillé à ce cauchemar qui continue.

H. L.